

مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية (المرصد)

الخسائر والخاسرون جراء أزمة كورونا في الأراضي الفلسطينية



مركز السياسات الاجتماعية والاقتصادية
Social and Economic Policies Monitor

حزيران 2020

إعداد:

أشرف سمارة

فهرس الدراسة

| | |
|---------|--|
| 3..... | ملخص تنفيذي |
| 6..... | المقدمة |
| 8..... | سرد تاريخي ومؤشرات |
| 10..... | مراجعة لأداء الاقتصاد الفلسطيني وارتباطه بالأزمة |
| 16..... | القوى العاملة والمنشآت |
| 17..... | تقدير خسائر العاملين |
| 17..... | خسائر المنشآت الفلسطينية |
| 19..... | مؤشرات الفقر |
| 19..... | مستويات الاسعار خلال الأزمة |
| 20..... | التحليل والاستنتاجات |
| 22..... | قضايا أغفلتها التحليلات المرتبطة بآثار الأزمة |
| 23..... | ملاحظات على الأداء أثناء الأزمة |
| 25..... | خصوصية القطاعات في السياسات المقترحة للمعالجة |
| 27..... | سياسات الحكومات الفلسطينية |
| 28..... | نتائج الدراسة |
| 30..... | التوصيات |
| 32..... | المصادر والمراجع |
| 33..... | الملاحق |

ملاحظة من الباحث:

من المهم الإشارة أننا ما زلنا في خضم الأزمة الصحية والاقتصادية، وهي لم تنتهي بعد، ولم تنحصر آثارها على كافة الصعد. اتجاه التأثير هو الواضح فقط وليس مقداره، حيث أن الآثار أكبر بكثير مما أشارت إليه كافة الدراسات التي صدرت في هذا المجال، لأنها ربطت التقدير بفترة زمنية محددة تجاوزتها الأزمة المستمرة حتى اللحظة.

الملخص التنفيذي:

توقعات العام 2020 قبل أزمة كورونا: بالظروف الطبيعية كانت التوقعات تشير إلى ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.4% خلال عام 2020 مقارنة مع العام السابق، وذلك دون تغييرات جوهرية في الظروف الموضوعية والذاتية عن العام 2019، وفي حال تحسن الوضع السياسي والاقتصادي كان يتوقع نسبة نمو بحوالي 5%، أما في حال تدهور الوضع السياسي والاقتصادي كان من المتوقع تراجع في نسبة النمو بمقدار 2.2%، الافتراضات بنيت قبل ظهور بوادر أزمة فيروس كورونا في فلسطين.

العمالة: بلغ إجمالي القوى العاملة الفلسطينية 1,010,400 في العام 2019، منهم في القطاع الخاص حوالي 66%، وفي الداخل المحتل 13.2%، وفي القطاع الحكومي 20.7%.

البطالة: في الأراضي الفلسطينية حوالي 257 ألف عاطل/ة عن العمل، بمعدل بطالة 25.3% خلال عام 2019 من مجموع المشاركين في القوى العاملة، 21.3% بين الذكور مقابل 41.2% بين الإناث.

في نزوة الاجراءات المتعلقة بالمرحلة الاولى من الجائحة تعطل عن العمل بشكل مؤقت حوالي 75% من العاملين/ات في القطاع الخاص والعاملين في الداخل المحتل، بحيث قدر عدد العاطلين عن العمل مؤقتاً بحوالي 867 ألف بظهور أزمة كورونا والجراءات التي اتخذت خلال الأزمة تحديد شهري آذار ونيسان، هذا إضافة إلى العاطلين عن العمل في الظروف الطبيعية.

الفقر: مع أزمة كورونا هناك انقطاع وتراجع كبير في معدلات الدخل لعدد كبير من العاملين/ات، وبالتالي دخلت العديد من الأسر الفلسطينية ولو بشكل مؤقت ضمن الفئة التي تصنف تحت خط الفقر، مما يخلق عبء مرتفع على برامج الإغاثة لمساعدة تلك الأسر والأفراد، فحوالي 29% فقراء حسب بيانات العام 2017، ولم يظهر تحسن في مستويات الفقر في الأراضي الفلسطينية.

مع حقيقة أن 109,000 من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر (1,450 شيقل). بسبب التراجع المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2020، سيتراجع نصيب الفرد من الدخل المحلي الإجمالي بالمتوسط بحوالي 500 دولار، مما يعني مفاومة نسبة الفقر وزيادة في أعداد الفقراء.

الآثار المتوقعة لأزمة كورونا: بافتراض استمرار تأثير الأزمة الناتجة عن فيروس كورونا لمدة 3 أشهر، من بداية شهر آذار وحتى نهاية شهر أيار 2020، من المتوقع تراجع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 بنسبة تقدر بحوالي 14% مقارنة مع عام 2019، وتقدر قيمة خسائر الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي) بحوالي 2.5 مليار دولار بالمقارنة مع الوضع الطبيعي لعام 2020.

الآثار الاقتصادية الناتجة عن أزمة كورونا أسوأ بكثير من السيناريو المتشائم قبل الأزمة، والذي كان يتوقع تراجع بقيمة 2.2% للعام 2020 مقارنة مع العام 2019، مقابل تراجع بحوالي 14% بسبب جائحة كورونا.

من المتوقع أن ترتفع الفجوة التمويلية من 800 مليون دولار عام 2019 إلى أكثر من 1.5 مليار دولار عام 2020. نشاط الخدمات يتوقع أن يخسر حوالي 1.175 مليون دولار، يليه نشاط الصناعة 362 مليون دولار، ثم نشاط الانشاءات 220 مليون دولار، ونشاط الزراعة حوالي 200 مليون دولار أمريكي.

عمال القطاع الخاص هم الأكثر عرضة للتضرر وعدم التعويض، بسبب التعطل القصري عن العمل وخسارة الوظائف ومصدر الرزق، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة الأسر الفقيرة إلى 30% في الضفة الغربية وإلى 64% في قطاع غزة. سيخسر العاملون في الداخل المحتل يومياً حوالي 33 مليون شيقل فيما سيخسر العاملون في الأراضي الفلسطينية في القطاع غير المنظم يومياً حوالي 27 مليون شيقل، وهي خسائر لن تعوض في الغالب.

هناك خسائر اقتصادية للمشغلين والعاملين لحسابهم، مع فارق أن هناك إمكانية لتعويض بعض تلك الخسائر لدى هذه الفئات بعد الجائحة، وإن كان بتباين حسب طبيعة أنشطتها، سواء بتسريع عملية الإنتاج بعدد أكبر من العاملين أو بزيادة ساعات العمل.

الحكومة الفلسطينية ستعاني من أزمة مالية حادة بسبب الجائحة، تتمثل في نقص الإيرادات بحوالي 1159 مليون دولار، متأثرة بتراجع الضرائب المحلية والخارجية، حيث من المتوقع أن تتراجع الواردات بقيمة تقدر ما بين 1362 إلى 1755 مليون دولار، كذلك يتوقع تراجع المنح والمساعدات مما يعني عدم القدرة على تغطية النقص في الإيرادات.

أغفلت التقارير الصادرة عن الجهات المختلفة تقدير فترة التعافي للاقتصاد الفلسطيني، حيث أن طول فترة التعافي عامل أساسي في تقليل الخسائر جراء أي أزمة اقتصادية، إلا أن هذا لا يعفي الأطراف المختلفة من أخذ دورها بتقديم ما عليها. حيث لم تكن السياسات المالية المتخذة اثناء الأزمة عادلة في تحميل التبعات الاقتصادية على مكونات المجتمع الفلسطيني

تبعاً لإمكانياتها، حيث أن الفئات المهمشة أقل قدرة على التحمل، وتتمثل في النساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة سواء بالمقدرات المتوفرة لديها، أو زمنياً بطول أمد الأزمة.

ظهرت مستجدات ممكن الاستفادة منها مثل العمل عن بعد في بعض القطاعات والأنشطة، والتي أبرزتها فترة الحجر المنزلي أثناء كورونا، كما يمكن تعزيز الخدمات الإلكترونية وخاصة الحكومية بالاستفادة من التجربة.

برزت حالة التضامن الاجتماعي الإيجابي أثناء الأزمة، والتي تمثلت في تكافل التجمعات السكنية فيما بينها لسد الاحتياجات الأساسية، وبرزت أيضاً حالة من العمل الاجتماعي شبيهة بالعمل التطوعي الوطني، والتي تجلت في تشكيل اللجان التطوعية وقيامها بدور فاعل وأساسي ومساند في حفظ النظام وتطبيق التعليمات.

كان هناك عودة إيجابية للاقتصاد المنزلي في الإنتاج الزراعي تمثل في إنتاج بعض الاحتياجات الأسرية، والتي كانت سائدة في أوقات سابقة، وهي فرصة يجب استثمارها في تعزيز ودعم هذا التوجه للاستمرار في الظروف العادية.

أبرزت الأزمة هشاشة القطاع الصحي، على المستوى الرسمي لهذا القطاع، وأنه بحاجة إلى معالجة كبيرة، من حيث الإمكانيات والطاقات البشرية والقدرة الاستيعابية.

أبرزت الأزمة زيادة عبء العمل المنزلي خاصة على النساء الفلسطينيات، ذلك أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل متدنية وأن عملها الأساسي كربة منزل زاد من أعباء العمل المنزلي والاقتصاد المنزلي المبني أساساً على دور أكبر للنساء بسبب حالة الاغلاق والإجراءات المتخذة.

في ظل الأزمات والظروف الاستثنائية، وبغض النظر عن أسبابها، سواء كانت طبيعية أو مستحدثة، تصاحبها العديد من التداعيات، على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والصحي وغيرها، فمنذ بدايات القرن التاسع عشر مر العالم بالعديد من الأزمات المالية التي هزت الاقتصاد العالمي، فمن الكساد الكبير في العام 1929، مروراً بأزمة النفط العالمي 1973 وما رافقها من ارتفاع في أسعار النفط، إلى أزمة النمر الاسيوية التي انهارت فيها الأسهم بسبب المضاربات المالية، وتحولت تجربة النجاح في تلك الدول إلى انتكاسة، وكارثة الروبل الروسي في العام 1998، والركود الكبير في العام 2008 مقترناً بأزمة الرهن العقاري، وأزمة الغذاء العالمي، التي قدرت فيها خسارة الاقتصاد العالمي بحوالي 45% من قيمته، إلى أزمة الديون الأوروبية 2009 نتيجة مخاوف عدم القدرة على السداد، لدول مثل اليونان وإسبانيا والبرتغال وإيطاليا، والتي خلفت أثراً على كافة الأصعدة امتدت معالجتها عدة سنوات لاحقة.

الجائحة الحالية التي يمر بها العالم والمرتبطة بفيروس كورونا (Covid-19) هي أزمة عالمية، وهناك آثار ستترتب على المستوى المحلي وعلى المستوى العالمي، في المجال الصحي المرتبط بشكل مباشر بالمرض الذي يتسبب به فيروس كورونا (Covid-19)، وبشكل غير مباشر نتيجة متطلبات احتواء المرض والإجراءات التي تتخذ بهدف تقادي انتشار المرض أو الحد منه، والتي بدورها ستؤدي إلى آثار على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

جميع دول العالم وبلا استثناء اتخذت إجراءات متباينة في التعامل مع الجائحة المتعلقة بفيروس كورونا (Covid-19)، وإن تباينت هذه الإجراءات من دولة لأخرى، هذه الإجراءات سيكون لها آثار كبيرة، تتعدى زمنياً الأثر الآني وقت الأزمة، وتمتد إلى مدى زمني أطول، كما تتجاوز التأثير على الأفراد والأسر إلى المنشآت بكافة قطاعاتها وكذلك الحكومات، نتيجة فقدان مصادر الدخل المباشر وغير المباشر، مما سينعكس اقتصادياً في تراجع مستويات الإنتاج لكافة القطاعات الاقتصادية، فسلسلة الأثر لا يمكن حصرها بنشاط اقتصادي دون التأثير على باقي الأنشطة الاقتصادية، واجتماعياً سيتأثر السلوك البشري نتيجة هذا الوباء، أو نتيجة الآثار الاقتصادية المترتبة عليه، والتي لها انعكاسات اجتماعية لا يمكن القفز عنها.

تأتي هذه الورقة لتسليط الضوء على أهم السمات والإجراءات المصاحبة للأزمة والآثار الاقتصادية والاجتماعية المتوقعة في فلسطين، مثل التراجع الحاد في نسب النمو المتوقعة للاقتصاد، متمثلة في خسائر اقتصادية حادة، ستعكس في المؤشرات الاقتصادية، البطالة والفقر ونصيب الفرد من الناتج المحلي وصافي الميزان التجاري وغيرها، والتي هي بالأساس تعاني من مشاكل مزمنة تتمثل في: ارتفاع نسب البطالة التي تصل إلى أكثر من ربع القوى العاملة، حسب أحدث البيانات الإحصائية

لعام 2019، وتدني نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي تراجع في العام 2019 عما كان عليه في العام 2018، وزيادة في عجز الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات بوتيرة أعلى من الزيادة في الصادرات الفلسطينية، وتدني مستويات الأجور اليومية، وبالتالي ستفاقم هذه الأزمة المرتبطة بالجائحة مشكلة هذه المؤشرات وستضيف عليها أعباءً اجتماعية لا يمكن إغفالها، تتمثل في الآثار النفسية والسلوكية التي فرضها هذا الوباء بالبعد الاجتماعي، من هنا كان لا بد من إيلاء الآثار الاجتماعية أيضاً الاهتمام الكافي، بالتوازي مع الحديث عن الآثار الاقتصادية لتلك الأزمة، واستشراف الإجراءات التي يجب اتباعها لتجاوز هذه الأزمة والحد من آثارها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، وتقييم الخطوات المتبعة رسمياً في مواجهة تلك الأزمة.

مع الأخذ بعين الاعتبار أننا لا زلنا في خضم الأزمة فهي لا زالت مستمرة وتظهر تطورات تستدعي إجراءات ذات تبعات اقتصادية واجتماعية، وبالتالي لا يمكن حصر نتائج الأزمة وإنما العمل على الحد من الآثار السلبية وتقليل آثارها تمهيداً لمعالجتها للخروج بأقل الخسائر، فالاستنتاج الواضح حالياً أن هناك آثاراً كبيرة على كافة الصعد، فإلى جانب المخاطر والعجز العالمي عن مواجهة الآثار الصحية لانتشار جائحة كورونا، كشف هذا الوباء ضعف النظام الاقتصادي في العديد من دول العالم، حيث ظهرت العديد من الدول الكبرى والمتقدمة اقتصادياً عاجزة وغير قادرة على التصدي لهذه الجائحة، وكان التشابك بين المتطلبات الصحية لمعالجة المصابين ووقاية الأصحاء يحتاج إلى قرارات لا يمكن عزلها عن تأثيراتها الاقتصادية والاجتماعية.

سرد تاريخي ومؤشرات

سادت في العالم حالة من عدم اليقين، على الأصدقاء الصحية والاقتصادية والسياسية، حتى أن المنظمات الدولية قامت بتصحيح توقعاتها بشأن النمو الاقتصادي العالمي لسنة 2020م، من نحو (3%) قبل اندلاع الجائحة إلى ما لا يتجاوز (1.5%) فقط بعد اندلاعها، أي تراجع بنحو نصف معدل النمو المتوقع، وهو ما يعني دخول أغلب اقتصاديات العالم في مرحلة من الركود أو حتى الانكماش.

وقد أشار مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد) في دراسة تحليلية للأثار المتوقعة لجائحة كورونا إلى أنها قد تؤدي إلى عجز في الدخل العالمي بقيمة (2000) مليار دولار، مع تزايد في أزمة الديون وانخفاض الإنتاج، مما سيؤدي إلى ظهور حالات الإفلاس الاقتصادي على نطاق واسع، وما يعزز هذه النتائج اضطراب العديد من دول العالم إلى اللجوء لاعتماد ميزانيات طوارئ تهدف إلى حفظ التوازن الاقتصادي الكلي، وتوفير التمويل لتعزيز نظمها الصحية وتنفيذ حزمة من الإجراءات الصحية الوقائية والعلاجية المباشرة للتعامل مع تداعيات الوباء والحد من انتشاره، منها إخضاع نحو مليار شخص حول العالم لعزلة في بيوتهم، كذلك تدخلت العديد من الدول بغض النظر عن طبيعة نظامها الاقتصادي والسياسي لدعم وتحفيز قطاعات اقتصادية واجتماعية معينة من أجل تخفيف أثر صدمة انتشار الوباء.

إن الأزمة الحالية جاءت لتعزيز أزمة مالية عالمية لم تنته تداعياتها منذ العام 2008 ناتجة عن الهشاشة المالية للاقتصاد العالمي. ومع اتساع نطاق مخاطر انتشار الوباء فإن الأخطار الاقتصادية والمالية باتت تهدد كل القطاعات وجميع الدول دون استثناء، مما يتطلب المزيد من التعاون الدولي والتدخل الحكومي لإنقاذ اقتصاديات الدول المختلفة ومواجهة الانكماش، حتى عدت أزمة كورونا من أشد وأسوأ الأزمات التي تعرض لها العالم منذ الأزمة الاقتصادية العالمية الأولى أزمة الكساد الكبير (1929-1933).

كانت أولى الحقائق التي أثبتتها الأزمة عدم صمود نظم التأمين الصحي، وأبرزت هيمنة القطاع الخاص والخصخصة على القطاع الصحي، وهو القطاع الإنساني الحيوي الأكثر أهمية، حيث ثبت فشلها في الدول المتقدمة، ناهيك عن الحال في الدول الأقل تقدماً، هذا أعاد إلى الواجهة ضرورة وجود دور أكثر فعالية للحكومات في هذا القطاع.

ومن الآثار المتوقعة حدوثها في مرحلة ما بعد الأزمة أن تتعرض النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية لانتقادات شديدة وإعادة تقييم شاملة، فقد أثبتت عجزها في التعامل السليم مع الأزمة الراهنة، مثلما كانت متراخية في توقعاتها ومعالجتها للأزمة المالية العالمية 2008. ومن القضايا الجوهرية التي أفرزت حقيقة النظام الاقتصادي الرأسمالي في مرحلته الراهنة عجزه عن

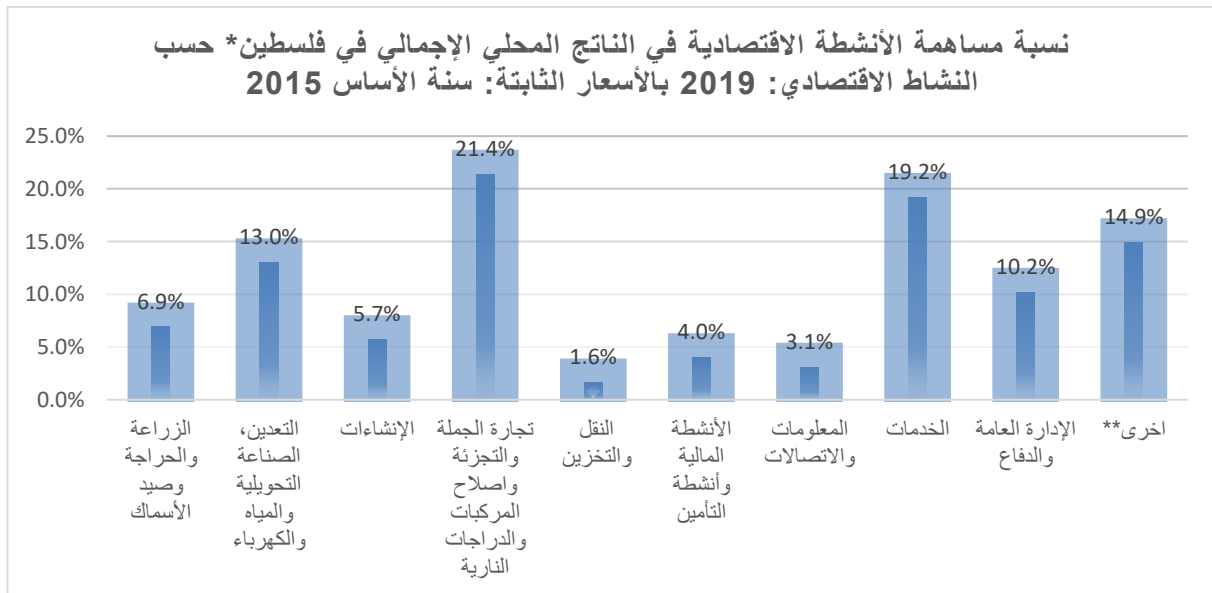
الإجابة على التحدي الأكبر الذي واجه الحكومات بفعل تداعيات جائحة كورونا، أيهما أولاً إنقاذ حياة البشر أم إنقاذ الاقتصاد من التراجع والانهايار؟

فلسطينياً مع تسجيل أول حالات الإصابة بفيروس كورونا، اتخذت الحكومة خطوات غير مسبوقة للسيطرة على المرض ومنع نقشي الوباء، التي تراوحت من إغلاق بعض المناطق الجغرافية، إلى إغلاق شامل للمدارس والجامعات والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية، وإغلاق الحدود والمنشآت الاقتصادية المختلفة، وفرض حظر التجول في بعض الحالات، وتطبيق إجراءات المراقبة الصحية، التي نتج عنها مجموعة من التداعيات الاقتصادية والاجتماعية، أبرزها تراجع الموارد المالية للحكومة، والواردات والصادرات، وعائدات القطاعات الاقتصادية المختلفة، وبالتالي تراجع النمو الاقتصادي، الأمر الذي سيؤدي إلى حالة من الركود الاقتصادي، حيث كانت التوقعات قبل الجائحة تشير إلى إمكانية تحقيق نسب نمو في الناتج المحلي الإجمالي، انعكست هذه التوقعات بعد الأيام الأولى لأزمة كورونا في الأراضي الفلسطينية، إلى توقع تراجع حاد في أداء الاقتصاد الفلسطيني، ومن المتوقع أن يتسبب الحجر الصحي بتأثير مباشر وغير مباشر على كافة المؤشرات الاقتصادية، ومن الآثار الاقتصادية الواضحة لهذه الجائحة، اثرها على قطاع خدمات النقل والسياحة، والرياضة والترفيه، والقطاع الإنتاجي، والتجارة الدولية، والتجارة الإلكترونية، والتشغيل والبطالة، والقطاع المالي، والقطاع النقدي، وقضايا العرض والطلب، والأسعار.

مراجعة في أداء الاقتصاد الفلسطيني وارتباطه بالأزمة

أشار تقرير تحليل أداء الاقتصاد الفلسطيني الصادر عن جهاز الإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد للعام 2019، إلى ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.2% مقارنة مع العام 2018، والذي بلغ حوالي 17 مليار دولار بالأسعار الجارية، رغم الأزمة المالية التي حلت على الاقتصاد، من احتجاز لأموال المقاصة، وتراجع المنح والمساعدات الخارجية، كما أشار إلى تراجع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1.3%، والذي بلغ حوالي 3640 دولار، وذلك نتيجة النمو الطبيعي للسكان بوتيرة أعلى من النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

وبتحليل الاقتصاد الفلسطيني، نلاحظ أنه اقتصاد يعتمد على الخدمات بالدرجة الأولى، حيث أن نسبة مساهمة قطاع الخدمات إلى إجمالي الناتج المحلي الإجمالي 19.2%، وإذا ما اضيفت إليها تجارة التجزئة والجملة وإصلاح المركبات بحوالي 21.4%، والمعلومات والاتصالات بـ 3.1%، والإدارة والدفاع بـ 10.2%، والأنشطة المالية وأنشطة التأمين بـ 4%، وبند أخرى التي تشمل الخدمات المنزلية والرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة بـ 14.9%، وهي بالمجمل قطاعات غير إنتاجية تصحيح نسبتها 74.4%، مقابل 13% فقط للصناعة و6.9% للزراعة و5.7% للإنتاجات، بما يتضمنه ذلك من تبعات على الاقتصاد أنه غير إنتاجي وبالتالي غير مولد لفرص العمل.



* البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.

** أخرى: تشمل الخدمات المنزلية والرسوم الجمركية وصافي ضريبة القيمة المضافة.

أما على صعيد حركة التجارة الخارجية في فلسطين والتي تتمثل في إجمالي الصادرات والواردات، فقد أشارت التقديرات الأولية إلى ارتفاع قيمة الصادرات بنسبة 3% مقارنة مع عام 2018، كما وارتفعت قيمة الواردات بنسبة 6% خلال نفس الفترة، مما أدى لارتفاع عجز الميزان التجاري بنسبة 7% مقارنة مع العام السابق.

التنبؤات الاقتصادية للعام 2020 وبالاعتماد على مجموعة من السيناريوهات، على مستوى فلسطين، هذه السيناريوهات مبنية على تحديد بعض مظاهر وملامح الوضع السياسي والاقتصادي للعام 2020، ومنها الحصار المفروض على قطاع غزة، وحجم المساعدات الخارجية، وإجراءات الاحتلال الإسرائيلي وعدد العاملين الفلسطينيين في الداخل المحتل، إضافةً إلى مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، كانت على النحو التالي:

سيناريو الأساس: يستند هذا السيناريو إلى فرضية استمرار الوضع السياسي القائم كما كان عليه خلال العام 2019، وبناء عليه يتوقع ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.4% خلال عام 2020، وارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الزراعة بنسبة 2.2%، وأنشطة الصناعة بنسبة 2.9%، وأنشطة الإنشاءات بنسبة 3.3% وأنشطة الخدمات بما نسبته 2.9% مقارنة مع العام 2019، ويتوقع انخفاض معدل البطالة إلى 24.4% خلال العام 2020 مقارنة مع 26% في العام 2019، وارتفاع قيمة إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 7.1%، إضافة إلى زيادة قيمة النفقات الحكومية بنسبة 4.3%، وبالتالي انخفاض قيمة عجز الموازنة العامة (الحكومة المركزية) بنسبة 9.6%، ومن المتوقع انخفاض قيمة العجز في صافي الحساب الجاري لفلسطين بنسبة 18.8%، نتيجة لارتفاع قيمة صافي الدخل بنسبة 9.2% وارتفاع قيمة صافي التحويلات الجارية بنسبة 15.5%، بالرغم من ارتفاع قيمة عجز الميزان التجاري بنسبة 3.5%، كما وسترتفع قيمة الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح الإجمالي بنسبة 3.7%، 4.7% على التوالي.

السيناريو المتفائل: يفترض أن الوضع السياسي والاقتصادي سيكون أفضل، وبالتالي يتوقع ارتفاع قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.0% خلال عام 2020، وزيادة قيمة نصيب الفرد منه بنسبة 2.5%، وارتفاع قيمة إجمالي الاستهلاك (الخاص والعام) بنسبة 3.8%، وارتفاع قيمة إجمالي الاستثمار بنسبة 9.1%، وارتفاع القيمة المضافة لأنشطة الزراعة بنسبة 17.4%، وأنشطة الصناعة بنسبة 6.2%، وأنشطة الإنشاءات بنسبة 16.7% وأنشطة الخدمات بما نسبته 5.6% وذلك مقارنة مع العام 2019، ومن المتوقع أن يرتفع عدد العاملين بنسبة 3.6%، وأن ينخفض معدل البطالة ليصل إلى 22.6% عام 2020 مقارنة مع 26% عام 2019، ويتوقع ارتفاع قيمة إجمالي الإيرادات الحكومية بنسبة 11.4%، وزيادة قيمة النفقات الحكومية بنسبة 14%، ويتوقع انخفاض قيمة العجز في صافي الحساب الجاري لفلسطين بنسبة 43.7%،

نتيجة لارتفاع قيمة صافي الدخل بنسبة 17.8% وارتفاع قيمة صافي التحويلات الجارية بنسبة 27%، بالرغم من ارتفاع قيمة عجز الميزان التجاري بنسبة 4.7%، كما وسترتفع قيمة الدخل القومي الإجمالي والدخل القومي المتاح الإجمالي بنسبة 8%، 9.6% على التوالي.

السيناريو المتشائم: يستند هذا السيناريو إلى افتراض أن الوضع السياسي والاقتصادي سيتهور، ومن المتوقع انخفاض قيمة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.2% خلال عام 2020، وانخفاض قيمة نصيب الفرد منه بنسبة 4.5%. ومن المتوقع أن تنخفض قيمة إجمالي الاستهلاك بنسبة 1.2%، وأن تنخفض قيمة إجمالي الاستثمار بنسبة 3.8%، من المتوقع انخفاض القيمة المضافة لأنشطة الزراعة بنسبة 14%، وأنشطة الصناعة بنسبة 2.4%، وأنشطة الإنشاءات بنسبة 12.3% وأنشطة الخدمات بما نسبته 0.7% وذلك خلال العام 2020 مقارنة مع العام 2019، ومن المتوقع أن ينخفض عدد العاملين الفلسطينيين في الداخل المحتل بنسبة 10.2%، كما ومن المتوقع ارتفاع معدل البطالة ليصل خلال عام 2020 إلى 28.9%، من المتوقع انخفاض قيمة الإيرادات الحكومية بنسبة 2.7% نتيجة تجميد جزء من العوائد الضريبية من قبل الاحتلال الإسرائيلي بالإضافة إلى زيادة التهرب الضريبي، وكذلك انخفاض قيمة النفقات الحكومية بنسبة 9.5%، من المتوقع ارتفاع قيمة العجز في صافي الحساب الجاري لفلسطين بنسبة 44.9%، نتيجة انخفاض صافي التحويلات الجارية بنسبة 30.7%، وتراجع قيمة صافي الدخل بنسبة 1.4% بسبب انخفاض عدد العاملين في الداخل المحتل نتيجة زيادة المعوقات المفروضة داخل فلسطين وانخفاض قيمة العجز في الميزان التجاري بنسبة 0.7%. كما يتوقع أن تنخفض قيمة الدخل القومي الإجمالي بنسبة 2%، وأن تنخفض قيمة الدخل القومي المتاح الإجمالي بنسبة 4.4%.

الافتراضات السابقة بنيت قبل ظهور بؤادر أزمة فيروس كورونا في فلسطين، وبالتالي استندت بشكل أساسي إلى الآثار الاقتصادية المرتبطة بالتداعيات والتطورات السياسية، وهي في ثلاث اتجاهات فقط (تحسن، تراجع أو استقرار) السيناريو المتفائل يفترض تحسن في كافة المؤشرات، وبالتالي يتوقع نمو في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5%، والسيناريو المتشائم على العكس يفترض تراجع في كافة المؤشرات الاقتصادية، وبالتالي تراجع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2.2%، ويأتي فيما بينهما السيناريو الذي يفترض عدم التغير في الأوضاع، ويتوقع نمو بنسبة 2.4% في الناتج المحلي الإجمالي.

هذه الاحتمالات الثلاث حصرت كل ما يمكن أن يحدث اقتصاديا كاتجاه لحركة النشاط الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، المبنية على مجموعة من الافتراضات، مع إعطاء تقديرات رقمية، ومع تسليمنا بصعوبة بناء النماذج في الحالات غير المستقرة، الذي ينسحب على الأوضاع في الأراضي الفلسطينية، التي هي عرضة لتغيرات دراماتيكية في مدى زمني قصير

جداً، قد يعكس مجريات الأمور رأساً على عقب، مما يجعل التنبؤ والتخطيط قصير الأمد من القضايا المثيرة للجدل، ناهيك عن التنبؤ والتخطيط طويل الأمد، فتغيير أي من الافتراضات التي بنيت عليها النماذج والسيناريوهات الثلاث، يخرجها عن مسارها ويفقد أهميتها في اتخاذ القرارات وبناء السياسات والتخطيط لمستقبل البلد، حيث يلعب الاحتلال وإجراءات الاحتلال دوراً محورياً في توجيه الاقتصاد الفلسطيني نحو تحقيق أي من السيناريوهات الثلاث، ناهيك عن فرض سيناريوهات لم تكن بالحسبان.

مع بداية العام 2020 ظهر لاعب جديد وأساسي في فرض سيناريوهات اقتصادية واجتماعية، متمثلاً بفيروس كورونا، مما استدعى العودة إلى اضافته كعامل أساسي، لقياس تأثيراته المتوقعة على الأداء الاقتصادي في العام 2020، فظهرت نتائج مغايرة لكل التوقعات، مبنية على افتراضات تستند إلى المدى الزمني المتوقع لاستمرار الفيروس، وبالتالي الإجراءات المرتبطة به، حيث صدر عن الإحصاء الفلسطيني تنبؤات تقترض سيناريو استمرار تأثير الأزمة الناتجة عن فيروس كورونا لمدة 3 أشهر، والذي امتد من بداية شهر آذار وحتى نهاية شهر أيار 2020، والعودة التدريجية للوضع ما قبل الأزمة، ولقياس تأثيرها على العام 2020، بالاستناد إلى التطورات الحاصلة والتي أهمها إعلان حالة الطوارئ في الضفة الغربية اعتباراً من 2020/03/05، والتي بدأت في محافظة بيت لحم، حيث سجلت أولى حالات الإصابة بالفيروس، تبعها إعلان الحكومة تقييد حركة التنقل بين المحافظات والمدن بتاريخ 2020/03/22 ولمدة أسبوعين، وتجديد هذا الإجراء لمدة شهر إضافي.

ومن جملة القرارات ذات التبعات الاقتصادية التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية، ضرورة عودة جميع العاملين الفلسطينيين من مناطق 1948 لمنع انتقال الفيروس إلى الضفة لغربية وقطاع غزة والقدس، بسبب الانتشار الواسع لفيروس كورونا عند الاحتلال الإسرائيلي، واستمرار إغلاق المطاعم والفنادق والمقاهي (القطاع السياحي) بشكل شبه تام، واستمرار إغلاق المحال التجارية باستثناء المواد الغذائية والمرافق الصحية والطواقم الطبية والصيدليات والمخابز ومحطات الوقود وأنشطة محددة أخرى، كذلك استمرار إغلاق رياض الأطفال والمدارس والمعاهد والجامعات، والتراجع الحاد في عدد العاملين الفلسطينيين في الداخل المحتل وخاصة خلال شهري نيسان وأيار 2020، والتراجع المتوقع في حركة التجارة الخارجية بسبب إغلاق بعض المصانع أو المنشآت المتخصصة بإنتاج بعض السلع في الدول الشريكة تجارياً، وتراجع حركة التجارة مع الاحتلال الإسرائيلي على وجه الخصوص، بحيث تم تركيزها على المواد الأساسية فقط، وارتفاع الإنفاق الحكومي الموجه للقطاع الصحي المتعلق بتكلفة العلاج المباشر، وتكاليف التعقيم، والدعم المقدم للمحافظات لمكافحة انتشار الفيروس، والتراجع الحاد في التحصيل الضريبي سواء الضرائب المحلية وضرائب المقاصة، إضافةً إلى التراجع في قدرة المنشآت وخاصة المتوسطة

ومتناهية الصغر على دفع الرواتب، بسبب تراجع الانتاج والأرباح، كل هذه التداعيات انعكست في تراجع الدخل لكافة المستويات، وبالتالي تراجع الطلب الكلي.

تتفق كافة التقديرات الصادرة عن الجهات المختلفة في تقدير حجم الخسائر على الاقتصاد الفلسطيني بما نسبته 11% إلى 14% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بافتراض أن الأزمة استمرت لثلاث أشهر، مع وجود توقعات بنسب أسوأ من ذلك، إلا أن هذه التوقعات هي الأكثر واقعية.

على مستوى الإنفاق تشير نتائج السيناريو إلى أنه من المتوقع تراجع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020 بنسبة تقدر بحوالي 14% مقارنة مع ما كان متوقفاً، وتقدر قيمة خسائر الاقتصاد الكلي (الناتج المحلي الإجمالي) بحوالي 2.5 مليار دولار بالمقارنة مع الوضع الطبيعي لعام 2020، نتجه لانخفاض إجمالي الاستهلاك العام والخاص بحوالي 1.3 مليار دولار أمريكي، وانخفاض الاستثمار بحوالي 2.1 مليار دولار، وتراجع الواردات بحوالي 1 مليار دولار.

نلاحظ أن هذا التغير بنتائجه، كان أسوأ بكثير من السيناريو المتشائم قبل الأزمة والذي توقع تراجع بقيمة 2.2% للعام 2020 مقارنة مع العام 2019، كانت تفاصيل هذا الأثر المتوقع على مستوى الأنشطة الاقتصادية، أن يبلغ حجم الخسائر في نشاط الزراعة والحراثة وصيد الأسماك حوالي 200 مليون دولار أمريكي، ونشاط الصناعة 362 مليون دولار، ونشاط الإنشاءات 220 مليون دولار، ونشاط الخدمات 1,175 مليون دولار أمريكي، وبما أن نشاط الخدمات يحتل النسبة الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي، استحوذ على القيمة الأكبر من الخسائر، إضافة إلى أن طبيعة الخسائر المرتبطة بنشاط الخدمات من الصعب تعويضها، وكانت بعض أنشطة الخدمات الأكثر تضرراً جراء الجائحة، فهناك أنشطة توقفت كلياً، كأنشطة المطاعم والفنادق وأنشطة النقل البري للركاب، وأنشطة توقفت جزئياً كنشاط تجارة التجزئة لبعض السلع وبعض المتاجر، من إجمالي خسائر نشاط الخدمات قدرت خسائر نشاط تجارة الجملة والتجزئة بنسبة 59%، بقيمة 689 مليون دولار أمريكي، وخسائر الأنشطة الخدماتية المختلفة بنسبة 31% بقيمة 374 مليون دولار أمريكي، وقدر نصيب نشاط المطاعم والفنادق من الخسائر بحوالي 10% من إجمالي نشاط الخدمات، بقيمة 112 مليون دولار أمريكي.

وحسب تقرير المراقبة الاقتصادية للبنك الدولي فيما يخص التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، يشير إلى أن الاقتصاد الفلسطيني قد ينكمش في أفضل الأحوال بنسبة 7.6% شريطة عودة الأوضاع إلى طبيعتها بوتيرة أسرع من المتوقع، بعد أشهر الإغلاق الثلاث بسبب جائحة كورونا، وبنسبة قد تصل إلى 11% إذا كان الانتعاش الاقتصادي أبطأ أو فرضت قيود إضافية، ومن المتوقع أن يزداد وضع المالية العامة للسلطة الفلسطينية صعوبة، وذلك بسبب تراجع الإيرادات والزيادة

الملموسة في الإنفاق العام على احتياجات المواطنين الطبية والاجتماعية والاقتصادية، ومن المتوقع أن ترتفع الفجوة التمويلية من 800 مليون دولار عام 2019 إلى أكثر من 1.5 مليار دولار عام 2020. كما توقع التقرير أن ترتفع نسبة الفقر، فبينما كان أكثر من ربع الفلسطينيين يعيشون تحت خط الفقر، من المتوقع الآن أن ترتفع نسبة الأسر الفقيرة إلى 30% في الضفة الغربية وإلى 64% في قطاع غزة، ولا تزال إمكانات الاقتصاد مكبلة بالقيود المفروضة على حركة الأشخاص والبضائع.

كما صدر عن معهد ماس للبحوث الاقتصادية والاجتماعية، تقديراً للخسائر نتيجة لجائحة كورونا، تطرق إلى الآثار على القوى العاملة حيث يتوقع أن 70% إلى 80% من العمالة خسروا عوائدهم خلال شهري آذار ونيسان، وكذلك 70% من العمالة داخل الخط الأخضر قد خسروا عوائدهم خلال الأشهر المذكورة والذين يقدر عددهم رسمياً بحوالي 133 ألف عامل وتقدر خسائرهم بحوالي 190 إلى 210 مليون دولار، والقطاع الصناعي الذي يشير التقرير إلى أنه عمل بـ 20% من المنشآت فقط، ويتوقع انخفاض مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 13% إلى 14%، وبقيمة تقدر بحوالي 408 مليون دولار، كذلك التجارة الداخلية والخدمات ستشهد انخفاض بنسبة 22.9% من قيمتها، والقطاع المصرفي سيتعرض للعديد من المخاطر بسبب التعثر المتوقع مستقبلاً، بالرغم من احتفاظ المصارف باحتياطيات ائتمانية عالية، حيث من المتوقع تراجع اسعار الفائدة وبالتالي تراجع الأرباح في هذا القطاع.¹ والقطاع الاجتماعي الذي تم التركيز فيه على الأوضاع الاجتماعية لعمال القطاع الخاص الأكثر عرضة للتضرر وعدم التعويض بسبب التعطل القسري عن العمل نتيجة الإغلاق، مما يعني دخول أسر جديدة في دائرة الفقر، وقطاع الصحة من حيث المستجدات المتعلقة بارتفاع التكاليف المتعلقة بالتعامل مع الأزمة والنقص الكبير في الكوادر الطبية، وفيما يخص التعليم هناك مستجدات تتعلق بالمصاريف التشغيلية وحجم العمالة المطلوبة، والقطاع الأخير الذي تطرق له التقرير هو قطاع المالية العامة والإيرادات، حيث يتوقع أن تعاني من أزمة مالية حادة بسبب الجائحة، تتمثل في نقص الإيرادات بحوالي 1159 مليون دولار، متأثرة بتراجع الضرائب المحلية والخارجية بسبب تراجع النشاط الاقتصادي ككل، مما يعني مفاومة العجز المالي، بسبب تراجع الواردات نتيجة تراجع الدخل للأفراد والشركات، وبالتالي تراجع الاستهلاك في المجتمع الفلسطيني، ويتوقع أن تتراجع الواردات بقيمة تقدر ما بين 1362 إلى 1755 مليون دولار، كذلك يتوقع تراجع المنح والمساعدات مما يعني عدم القدرة على تغطية النقص في الإيرادات.²

1- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2020 "نحو استجابة وطنية شاملة للتخفيف من صدمة وباء كورونا على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية" ملحق المراقب الاقتصادي 2020، رام الله - فلسطين. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3epvmu3>

2- المصدر السابق.

القوى العاملة والمنشآت

حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2019، يقدر عدد العاملين في الأراضي الفلسطينية بحوالي 1,010,400 عامل، منهم 209,500 عامل في القطاع الحكومي و667,600 عامل في القطاع الخاص و133,300 عامل في يعملون في الداخل المحتل (إسرائيل والمستعمرات)، بلغ عدد العاملين في السوق المحلي (يشمل العاملين في القطاع العام والخاص) نحو 877,100 ألف عامل في العام 2019، منهم 616 ألف عامل في الضفة الغربية و261 ألف عامل في قطاع غزة. العاملين في القطاع الخاص في الضفة الغربية 501,700 عامل و165,900 عامل في قطاع غزة، وتمثل نسبة العاملين في القطاع الخاص حوالي 66% من إجمالي العاملين في فلسطين، وبلغت نسبة العاملين في الداخل المحتل (إسرائيل والمستعمرات) 13.2%، في حين بلغت نسبة العاملين في القطاع الحكومي 20.7%، وقد بلغ معدل الأجر اليومي بالشيقل للمستخدمين بأجر في فلسطين 129 شيقل، بواقع 111 شيقل في القطاع الحكومي، و97 شيقل في القطاع الخاص، في حين بلغ هذا المعدل للمستخدمين بأجر في الداخل المحتل 254 شيقل.

معدل البطالة المنقح بلغ 25.3% خلال عام 2019 من مجموع المشاركين في القوى العاملة في فلسطين، بواقع 21.3% بين الذكور مقابل 41.2% بين الإناث. وقد تركز أعلى معدل للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية 15-24 سنة لكلا الجنسين حيث بلغت النسبة 40.1%، بواقع 34.7% للذكور و67.1% للإناث.

بلغ عدد المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجر (1,450 شيقل) حوالي 109,000، منهم 24,300 في الضفة الغربية، بمعدل أجر شهري 1,038 شيقل، مقابل 84,400 مستخدم بأجر في قطاع غزة، بمعدل أجر شهري لا يتجاوز 700 شيقل.

وهناك نحو 188 ألف من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يعملون دون عقد عمل، وبالتالي من الصعب تحصيل حقوقهم، في حين أن حوالي 67 ألف لديهم عقد عمل دائم (مكتوب لفترة غير محددة)، فقط 29% من المستخدمين بأجر في القطاع الخاص يحصلوا على مساهمة في تمويل التقاعد/ مكافأة نهاية الخدمة، بواقع حوالي 33% في الضفة الغربية وحوالي 18% في قطاع غزة، بالمقابل أقل من نصف المستخدمين بأجر في القطاع الخاص (48%) يحصلن على إجازة أمومة مدفوعة الأجر وذلك للعام 2019.

العاملون في القطاع الخاص حسب الحالة العملية بواقع 61 ألف عامل مصنّفون "كصاحب عمل" (أي يعمل في منشأة يملكها أو يملك جزء منها ولديه على أقل مستخدم واحد بأجر)، و177 ألفاً يندرجون تحت تصنيف "يعمل لحسابه" (أي يعمل في مؤسسة يملكها أو يملك جزء منها وليس لديه أي مستخدم بأجر)، وهناك نحو 391 ألفاً مصنّفون "كمستخدم بأجر"،

في حين أن هناك حوالي 39 ألف عامل يعملون كعضو أسرة غير مدفوع الأجر، بواقع 34 ألفاً في الضفة الغربية وحوالي 5 آلاف في قطاع غزة.

وفيما يتعلق بعدد العاملات في فلسطين حسب القطاع فقد أظهرت البيانات أن هناك 50,400 امرأة عاملة في القطاع الحكومي، بنسبة 31% من إجمالي النساء العاملات في فلسطين، ونحو 108,900 امرأة عاملة في القطاع الخاص، بنسبة 68%، ونحو 1,000 امرأة عاملة في إسرائيل والمستعمرات أي ما نسبته حوالي 0.6%.

تقدير خسائر العاملين/ات:

العاملين الأكثر عرضة للتأثر بسبب الجائحة هم عمال القطاع غير المنظم وعددهم 320 ألف عامل وعاملة بمعدل أجر يومي 84.7 شيقل، وتقدر خسائرهم اليومية بحوالي 27.2 مليون شيقل أي ما يقارب 7.8 مليون دولار، والعمال داخل الكيان الصهيوني (إسرائيل والمستعمرات) والبالغ عددهم 133,300 بمعدل أجر يومي حوالي 254 شيقل، وتقدر خسائرهم اليومية بحوالي 33.4 مليون شيقل أي ما يقارب 10 مليون دولار، وبافتراض التعطل لمدة ستين يوماً ستكون خسائر العاملين في السوق المحلي حوالي 1.6 مليار شيقل، وخسائر العاملين في الداخل المحتل حوالي 2 مليار شيقل.

خسائر المنشآت الفلسطينية

بناءً على نتائج التعداد العام للمنشآت 2017، الذي نفذته الإحصاء الفلسطيني، كان عدد المنشآت العاملة في القطاع الخاص والأهلي في فلسطين 146,866 منشأة، وقد عملت هذه المنشآت على تشغيل 444,086 عامل/ة، ويغلب على هذه المنشآت سمة المنشآت الصغيرة، حيث بلغت نسبة المنشآت التي تشغل من 1-4 عمال 88.6% من المجموع الكلي للمنشآت، وقد عملت هذه المنشآت على تشغيل ما نسبته 50.5% من إجمالي عدد العاملين في المنشآت، فيما تشكل المنشآت متوسطة الحجم (تشغل 5-19 عامل) حوالي 10% من إجمالي عدد المنشآت، وتعمل هذه المنشآت على تشغيل 26% من إجمالي عدد العاملين في المنشآت، فيما تشكل المنشآت كبيرة الحجم حوالي 1.4% من إجمالي عدد المنشآت، وتعمل على تشغيل 23.5% من إجمالي عدد المشتغلين في المنشآت.

بلغ إجمالي عدد المنشآت العاملة في ظل قرار مجلس الوزراء بتوقف العمل في العديد من الأنشطة الاقتصادية 37,336 منشأة من أصل 146,866 منشأة تعمل في فلسطين تمثل ما نسبته 26.2% من إجمالي عدد المنشآت، وتعمل المنشآت العاملة في هذا الظرف بالوضع الطبيعي لعملها على تشغيل 105,345 عاملاً من أصل 444,086 عمال يعملون في المنشآت القطاع الخاص والأهلي في فلسطين.

وبتوزيع هذه المنشآت حسب المنطقة الجغرافية فإن المنشآت العاملة في الضفة الغربية وفق القرار يصل عددها إلى 24,233 منشأة تمثل ما نسبته 25.4% من مجموع المنشآت العاملة في الضفة الغربية، وتعمل تلك المنشآت على تشغيل 71,043 عاملاً يمثلون 24.5% من مجموع العاملين في منشآت القطاع الخاص والأهلي في الضفة الغربية، أما في قطاع غزة فيبلغ عدد المنشآت العاملة وفق القرار 13,103 منشآت تمثل 28% من مجموع المنشآت في قطاع غزة، وتعمل تلك المنشآت على تشغيل 34,302 عامل يمثلون 25.6% من مجموع العاملين في منشآت القطاع الخاص والأهلي في قطاع غزة.

باستخدام نسبة التشغيل في المنشآت الفلسطينية كمؤشر على الإنتاج والطاقة الانتاجية خلال فترة جائحة كورونا، حيث عملت حوالي 26% فقط من هذه المنشآت وشغلت حوالي 25% من إجمالي عدد العاملين خلال فترة الجائحة أو الإغلاق، وبالتالي هناك تعطل لحوالي ثلاث أرباع الطاقة الانتاجية للمنشآت ضمن القطاع الخاص والأهلي خلال أشهر الإغلاق، بفارق بسيط بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، من جانب آخر تعطل 75% من العاملين ولم يحصلوا على أجورهم إلا باستثناءات بسيطة، فحسب دراسة لغرفة تجارة وصناعة رام الله تم تنفيذها حول الآثار الاقتصادية للإغلاق اثناء جائحة كورونا نيسان 2020، أفادت أن 13% فقط من المنشآت ليس لديها مشكلة في دفع الأجور للعاملين فيها، أي أن حوالي 87% من المنشآت التي تعطلت لن تدفع الاجور للعاملين فيها، بغض النظر عن السبب سواء كان عدم القدرة أو عدم الرغبة.

في جميع الأحوال كافة مكونات عملية الإنتاج في الأراضي الفلسطينية تأثرت اقتصادياً بسبب الجائحة وما ترتب عليها من إغلاق وتوقف للعمل، هنا نتحدث عن توقف ثلاث أرباع الطاقة الانتاجية في فترة الجائحة، مما ترتب عليه توقف لدخل تلك المنشآت، وبالتالي توقف قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها المالية تجاه العاملين فيها كأجور أو دخل للمالكين وأرباح للمستثمرين، وكذلك تراجع في الإيراد الحكومي المرتبط بالضرائب المباشرة وغير المباشرة على الإنتاج والدخل، وتراجع في القدرة الشرائية لكافة المكونات لعدم توفر الدخول، فإذا ما حسبت نسبة البطالة في هذه الفترة بافتراض أن كل من لم يصل لمكان العامل فترة الجائحة ولم يتقاضى الأجر بغض النظر عن الأسباب، ستكون النسبة هي أعلى من 75% من العاملين

في القطاع الخاص والاهلي يضاف إليها البطالة المعتادة التي تشكل ربع القوى العاملة في الظروف العادية، مع ملاحظة أن هذا لا ينطبق على العاملين في القطاع الحكومي، نتيجة لذلك سيعاني الاقتصاد الفلسطيني حالة من الانكماش حتى في حال عودة الأمور إلى مجرياتها الطبيعية، لمدة قد تطول أو تقصر بناء على أداء المكونات الرسمية في رسم وتنفيذ سياسات المعالجة، وهو ما تشير إليه كافة التقديرات بأن الاقتصاد الفلسطيني سيعاني من تراجع في نسب النمو للعام 2020 ما بين 11% إلى 14% عن المستوى الذي كان متوقعاً بدون فترة الجائحة.

مؤشرات الفقر

تعاني الأراضي الفلسطينية من معدلات مرتفعة للفقر بشكل عام، حيث بلغت حوالي 29% في العام 2017، حسب أحدث بيانات متوفرة لدى جهاز الإحصاء الفلسطيني، وهي بالأساس مرتفعة ولم يظهر تحسن ملموس في مستويات الفقر في الأراضي الفلسطينية، رغم تراجعها في الضفة الغربية في العام 2017، إلا أن الأزمة الحالية المرتبطة بجائحة كورونا أدت لآثار سلبية كبيرة على معدلات الفقر، فمن أبرز سمات الأزمة، انقطاع وتراجع معدلات الدخل لعدد كبير من العاملين، وبالتالي دخول الأسر الفلسطينية ولو بشكل مؤقت ضمن الفئة التي تصنف تحت خط الفقر، وهذا يرفع من مؤشرات الفقر بدرجة كبيرة ويخلق عبء مرتفع على البرامج الاغاثية لمساعدة تلك الأسر والأفراد على مواجهة الأزمة.

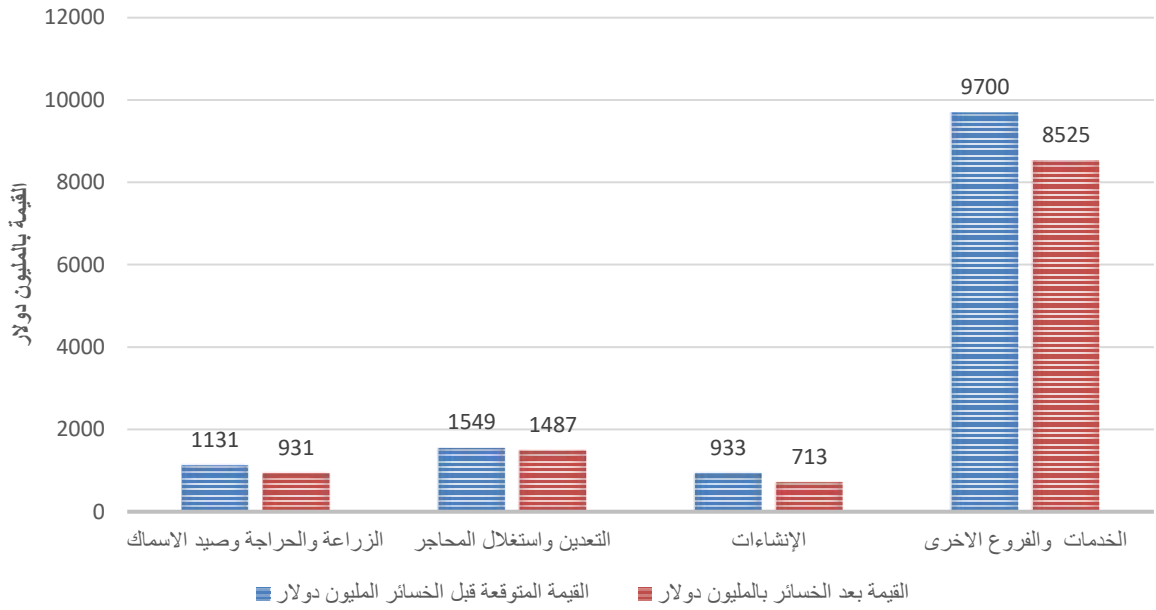
مستويات الاسعار خلال الأزمة

حسب بيانات الاسعار الصادرة عن جهاز الإحصاء الفلسطيني خلال أشهر الأزمة، وتوفر السلع الأساسية، لم تشهد الأراضي الفلسطينية حالة من المغالاة في الأسعار، وإنما بقيت الاسعار عند مستوياتها المعتادة في مثل هذه الأشهر في السنوات السابقة، فلم تشهد أسعار المواد الغذائية على سبيل المثال ارتفاعات حادة في أسعارها، باستثناء بعض السلع مثل الأرز والبيض والدجاج وبعض أنواع الخضروات، وهي في أغلبها تغيرات في الأسعار مرتبطة بالموسمية، والتي سرعان ما عادت لمستوياتها السابقة، إضافة إلى أن الأسواق الفلسطينية لم تعاني من انقطاع في توفر السلع الأساسية في كافة الاسواق.

التحليل وربط المؤشرات

- سمة أساسية من سمات الاقتصاد الفلسطيني أنه اقتصاد استهلاكي، يشكل فيه الاستهلاك نسبة تفوق قيمة إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، والمجتمع الفلسطيني حسب بيانات معايير المعيشة الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني 2017، ترتفع فيه نسب الإنفاق على المجموعات الأساسية، وهذا مرتبط بتدني مستويات الدخل كما تشير احصاءات القوى العاملة الصادرة عن ذات الجهة في أحدث إصداراتها للعام 2019 بما يخص معدلات الأجور. يرتبط بهذه الحقائق أن الأسرة تضطر لأن تتفق معظم دخلها في محاولة لتلبية الاحتياجات الأساسية التي لا غنى عنها، هذا النمط من الاستهلاك له تبعات اقتصادية على المدى القصير وكذلك على المدى الطويل، حيث أن عدم الحصول على الغذاء الكافي والجيد، والمسكن المناسب والملابس الملائم والخدمات الصحية الكافية، يؤدي إلى سوء التغذية وإلى نتائج سلبية على المستوى الصحي، يتمثل في ضعف جهاز المناعة، وبالتالي يصبح أكثر عرضة للأمراض وأضعف قدرة على مقاومتها، والتي تنعكس في عدم القدرة على القيام بالدور الاقتصادي والاجتماعي للأفراد.
- كافة المصادر التي عملت على تقدير الأثر المتوقع لجائحة كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، والتي اعتمدت افتراض استمرار الأزمة لثلاث أشهر (أذار ونيسان وأيار)، مع تباين في التوقعات تبعاً لشدة الإجراءات المتخذة خلال الأشهر الثلاث، وفق سيناريوهات مختلفة لتقدير حجم الضرر، تتفق في معظمها أن الاقتصاد الفلسطيني سيخسر حوالي 11% إلى 14% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي المتوقع للعام 2020، والمقدر بحوالي 17 مليار دولار، وأنه تبعاً لذلك سيتراجع إلى 13.638 مليار دولار، بخسارة تقدر بحوالي 2.5 مليار دولار، بنسبة تراجع تقدر بحوالي 14% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وذلك حسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وجهات أخرى ورد ذكرها سابقاً.
- على المستوى التفصيلي لمكونات الناتج المحلي الإجمالي، سيتراجع الإنفاق الاستهلاكي بحوالي 1.337 مليار دولار، من 16.137 مليار كما كان متوقعاً، إلى 13.638 مليار، بنسبة تقدر بحوالي 5.2%، فيما سيتراجع التكوين الرأسمالي بحوالي 2.056 مليار دولار من 4.432 مليار دولار إلى 2.056 مليار دولار، بنسبة تراجع تقدر بحوالي 43.4%. وسيتراجع إجمالي الصادرات من 2.624 مليار دولار إلى 2.57 مليار دولار، بحوالي 155 مليون دولار بنسبة 2% من إجمالي الصادرات، أما الواردات فستتراجع من 8.166 مليار دولار إلى 7.716 مليار دولار، بحوالي 1.049 مليار دولار وبنسبة تقدر بحوالي 7.8% من إجمالي الواردات.

القيمة المتوقعة في الأنشطة الاقتصادية الرئيسية المكونة للنتائج المحلي الإجمالي قبل وبعد جائحة كورونا 2020



وعلى صعيد الأنشطة الاقتصادية الرئيسية المكونة للنتائج المحلي الإجمالي، فيتوقع تراجع نشاط الزراعة والحراجه وصيد الاسماك بـ 14.7%، من 1.131 مليار دولار إلى 931 مليون دولار، بخسارة تقدر بـ 200 مليون دولار، ونشاط التعدين واستغلال المحاجر سيخسر حوالي 18.4% من قيمته، من 1.549 مليار دولار سيتراجع إلى 1.487 مليار دولار، بخسارة 362 مليون دولار، والإنشاءات ستتراجع من 933 مليون دولار إلى 713 مليون دولار، بنسبة تراجع تقدر بحوالي 20.6%، وخسارة تقدر بـ 220 مليون دولار، أما الخدمات والفروع الأخرى فستتراجع من 9.7 مليار دولار إلى 8.525 مليار دولار، بنسبة تراجع تقدر بـ 11.4% وبقيمة تقدر بـ 1.175 مليار دولار، والتي تشمل التفاصيل التالية: تجارة الجملة والتجزئة 3.401 مليار ستتراجع إلى 2.712 مليار دولار، بخسارة 689 مليون دولار، بنسبة 19.6% من قيمتها، والخدمات الأخرى التي تقدر قيمتها بحوالي 9.064 مليار دولار، ستتراجع إلى 5.690 مليار دولار بخسارة 5.4% من قيمتها، والتي تقدر بـ 374 مليون دولار، والمطاعم والفنادق ستتراجع من 235 مليون دولار إلى 123 مليون دولار بخسارة 47.2% من قيمة إنتاج هذا النشاط، بخسارة 112 مليون دولار، وهي النسبة الأكبر نظراً لخصوصية هذا النشاط من حيث التأثير الكبير بالجائحة.

خلال الأزمات هناك أضرار كبيرة تلحق بالمجتمع، اقتصادياً واجتماعياً، ويكون عبء الأزمة أكثر ضرراً على الحلقات الأضعف والأقل قدرة على التأقلم والصمود، وهم الأفراد والأسر، والمنشآت الصغيرة، وبالتالي السياسات المتخذة لا بد أن تأخذ بعين الاعتبار حماية هذه الفئات ومعالجة الآثار السلبية المترتبة على تلك الأزمة على المستوى الآني الإغاثي، وعلى المدى البعيد على المستوى العلاجي لتعافي المجتمع والخروج من الآثار التي ترتبت عليها.

بغض النظر عن مدى قرب الأرقام الصادرة من مختلف الجهات من تقدير القيم الحقيقية للخسائر وأثرها على المؤشرات المختلفة، لتوقع آثار أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد الفلسطيني، والتي تجمع على توقع تراجع الناتج المحلي الإجمالي خلال العام 2020، بنسبة تصل إلى حوالي 14% من قيمته، الأكثر أهمية من ذلك وضع الخطط لمعالجة تلك الآثار الاقتصادية وتجاوزها، وتحديد دور المستويات الرسمية وغير الرسمية في متابعة تطبيق تلك السياسات، لأنها ستؤثر في مستوى الخسائر وسرعة التعافي للقطاعات والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية المختلفة، فعلى سبيل المثال الخسائر المرتبطة بقطاع الصناعة، تشير البيانات الصادرة عن الإحصاء الفلسطيني بما يتعلق بقطاع الصناعة أنه خسر حوالي 50% من قيمة الانتاج المتوقع خلال أشهر الجائحة (أذار ونيسان 2020)، ولكن هذا القطاع يمكن أن يتعافى ويسترد جزء كبير من تلك الخسائر، بناء على الحلول ما بعد الأزمة، بالتأثير في سرعة تعافي هذا النشاط، من خلال الحد من المنشآت التي قد تتعثر وتخرج من الاقتصاد، وذلك بتوفير العوامل الداعمة للاستمرار في عملية الانتاج.

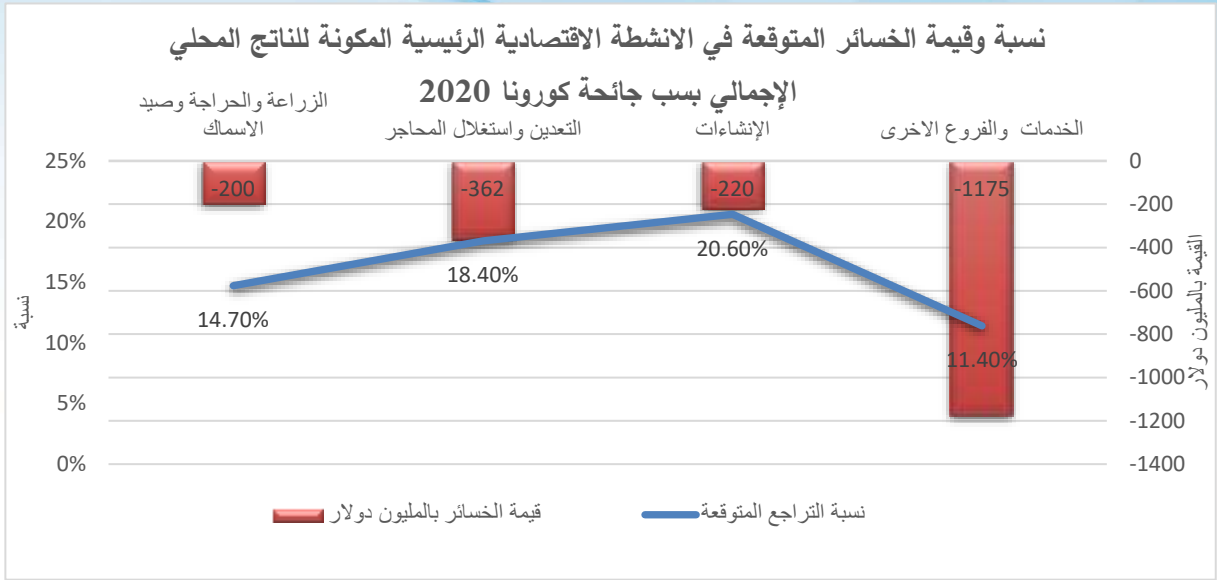
قضايا أغفلتها التحليلات المرتبطة بآثار الأزمة

هناك تبعات لم يتم إيلانها الأهمية الكافية، ضمن سيناريوهات توقع الآثار لجائحة كورونا، وسبل معالجتها رغم أهميتها، وهي غالباً تتعلق بالفئات المهمشة والضعيفة، ومنها الآثار على التعليم، الآثار على المزارعين، الآثار على فقدان الدخل المؤقت والدائم، نسب البطالة المرتفعة وزيادة أعداد الفقراء، إضافة إلى التبعات الاجتماعية والأمنية، كما لم تولي التقارير الصادرة عن الجهات المختلفة الأهمية الكافية لتقدير فترة التعافي للاقتصاد الفلسطيني، حيث أن طول أمد فترة التعافي عامل أساسي في تقليل الخسائر جراء أي أزمة اقتصادية، إن اغفال هذا البعد مرتبط بتجنب تحديد الأدوار للجهات المختلفة في تحمل المسؤولية تجاه تبعات الجائحة، على المستوى الرسمي والخاص والأهلي والشعبي، لأن الإشارة لتلك السياسات يتطلب توزيع الأدوار بين الأطراف المختلفة وتحمل تبعات التعافي، لا سيما الجانب الرسمي من حيث توفير الخطط والموارد

المالية، وهذا في الغالب لم يحدث في أزمات اقتصادية ومناخية سابقة، على سبيل المثال أضرار المزارعين بسبب بعض العواصف وتدمير بعض الممتلكات، فكيف الحال بأزمة طالت كافة الشرائح والقطاعات الاقتصادية. ضمناً معظم السياسات يتم الركون فيها إلى ضعف الإمكانيات المتاحة، التي يتطلبها تبني إستراتيجيات للخروج من تبعات الأزمة، وفق جدول زمني خاص بكل قطاع ونشاط، إلا أن هذا لا يعفي الأطراف المختلفة من أخذ دورها بتقديم ما عليها.

ملاحظات على الأداء أثناء الأزمة

- لم تكن السياسات المالية المتخذة أثناء الأزمة عادلة في تحميل التبعات الاقتصادية على مكونات المجتمع الفلسطيني، فبينما تم تشكيل صندوق وقفه عز معتمداً على التبرعات الطوعية وهذا جيد، لم تكن هناك متابعة للقرارات ملزمة لرأس المال الفلسطيني لتحمل مسؤولياته أثناء فترة الأزمة، مثلاً تخصيص مبالغ إلزامية لمعالجة الآثار الواقعة على الفئات المهمشة، بل لم يكن هناك إلزام ومتابعة لأرباب العمل لدفع أجور العاملين أثناء الجائحة، تنفيذاً لقرارات الحكومة، وهذا ما اثبتته دراسة غرفة تجارة وصناعة رام الله نيسان 2020، حيث أن 13% من المنشآت أفادت أنها تستطيع دفع اجور العاملين، مما يعني أن 87% لن تدفع اجورهم بغض النظر عن الأسباب سواء كانت عدم المقدرة أو عدم الرغبة، في الحالتين هناك انقطاع لدخل هذه النسبة من العاملين.
- الشفافية والمكاشفة الرسمية التي تم العامل بها في بداية الأزمة والتي تم الإشادة بها، تم تجاوزها في بعض المحطات مع تطور الأزمة، فعلى سبيل المثال التصريح بعد عيد الفطر وعودة العاملين في الداخل المحتل لحوالي 33 ألف عامل وأنه تم فحص عينة عشوائية من حوالي 5500 عامل وأن النتائج سلبية، لم تكن في محلها، حيث أن الحكومة ومن مصادرها الرسمية كان تشير إلى أن اقصى امكانية للفحص اليومي هي حوالي 600 فحص في أحسن الاحوال.



بعض الدروس أثناء الأزمة

- هناك مستجد ممكن الاستفادة منها تتمثل في تجارب العمل عن بعد لبعض القطاعات والأنشطة، والتي ابرزتها فترة الحجر المنزلي أثناء كورونا، كما يمكن تعزيز الخدمات الإلكترونية وخاصة الحكومية بالاستفادة من التجربة خلال الجائحة، والتي تتطلب تعزيز وتطوير في البنية التحتية الملائمة للتعامل مع المتطلبات المستقبلية لتطوير العمل بهذا الاتجاه.
- أبرزت الأزمة عدم كفاية الوعي الصحي لدى العديد من المواطنين والقطاعات المختلفة، أثناء فترة الأزمة والذي تمثل في الاستهتار باتخاذ كافة سبل السلامة الشخصية لحماية النفس وحماية المجتمع المحيط، والتي لا بد من إيلائها الأهمية ضمن البرامج المستقبلية.
- برزت حالة التضامن الاجتماعي الإيجابي أثناء الأزمة والذي تمثل في تكافل التجمعات السكانية فيما بينها لسد الاحتياجات الأساسية، تمثلت في العمل الاجتماعي في معظم المواقع وإن سادته حالة من عدم التنظيم، إلا أنه يمكن البناء عليه مستقبلاً.
- برزت أيضاً حالة من العمل الاجتماعي شبيهة بالعمل التطوعي الوطني، التي تمثلت في تشكل اللجان التطوعية وقيامها بدور فاعل وأساسي ومساند، في حفظ النظام وتطبيق التعليمات في العديد من التجمعات السكانية، هذه الحالة لا بد

من البناء عليها خاصة أنها يمكن أن تستثمر في سد بعض الثغرات في العمل الرسمي الناتجة عن وجود الاحتلال الصهيوني.

- كان هناك عودة إيجابية للاقتصاد المنزلي في الإنتاج الزراعي من خلال إنتاج بعض الاحتياجات الأسرية، والتي كانت سائدة في أوقات سابقة، وهي فرصة يجب استثمارها في تعزيز ودعم هذا التوجه للاستمرار في الظروف العادية.

خصوصية القطاعات في السياسات المقترحة للمعالجة

- بشكل عام هناك اعتماد وتشابك كبير ولا يمكن الفصل بين الأنشطة الاقتصادية وتأثيرها المتبادل على بعضها البعض، فالإقتصاد حلقات مترابطة تبنى على بعضها البعض، ضعف الدخل على المستوى الفردي سيؤدي إلى ضعف الطلب وبالتالي تراجع الإنتاج، وتراجع الإيرادات العامة، وتراجع الإنتاج يتضمن العمل بجزء من الطاقة الانتاجية، وهذا يستدعي تسريح جزء من العاملين، أو العمل بعدد أقل من الساعات المعتادة، وبالتالي مزيد من التراجع في الدخل وزيادة في البطالة وصولاً إلى حالة من الكساد، وعدم القدرة على توفير المواد الخام في حال كانت تعتمد على الواردات، مما يؤدي إلى تراجع في الكميات المنتجة، أو توقف كامل لبعض المنتجات، وبالتالي عدم توفر السلع في الأسواق، وتراجع في الصادرات، وزيادة في عجز الميزان التجاري، وزيادة عبء الدين الخارجي، وتقادم أزمة ميزان المدفوعات، وكذلك الحال في جميع الأنشطة الاقتصادية، والعكس صحيح في انتعاش أي من الأنشطة والقطاعات الاقتصادية له آثاره الإيجابية على باقي الأنشطة، من هنا تكمن أهمية التدخل في التأثير على تلك الأنشطة مركزياً، للمساهمة في سرعة التعافي والحد من الآثار السلبية.
- قطاع الخدمات هو الأكبر من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي فلسطينياً، وهو من أكثر القطاعات تضرراً، وعملية التعافي لا تتضمن إمكانية تعويض الفترة التي تخللها توقف النشاط، فالخدمة مرتبطة بالزمن بشكل كبير.
- هناك قطاعات لا بد من تعويضها مركزياً، فمثلاً الإنتاج الزراعي مرتبط بالمواسم والزمن، وبالتالي التعويض بتسريع عملية الإنتاج لاحقاً غير وارد في هذا النشاط، رغم أهميته وضعفه في نفس الوقت فهو قطاع هش مبني على الإنتاج والعمل الأسري في أغلب الأحيان (أي يعتمد على الفئات الضعيفة والمهمشة غالباً).

- الإنشاءات: من الممكن العمل على تعافي هذا القطاع بتسريع وتيرة الإنتاج والعمل بطاقة إنتاجية أكبر من الأوقات المعتادة، وهذا ممكن لتوفر جزء من الموارد المتمثلة في الأيدي العاملة المتاحة، المتمثلة في البطالة المرتفعة أصلاً.
- ما ينسحب على نشاط الإنشاءات، ممكن في نشاط الصناعة، مع فارق عدم القدرة على التغيير السريع في حجم المنشآت الصناعية، واستغلال الإنتاج عند نقطة تستغل وفورات الحجم المتاحة بالشكل الأمثل (economies of scale)، بالإمكان التعويض عن الفترة التي تخللها تعطيل العمل بدرجة كبيرة، لأن نسبة كبيرة من الصناعات الفلسطينية تعمل بجزء من طاقتها الانتاجية في الظروف العادية وبالإمكان رفع الانتاج بالاعتماد على زيادة في التكاليف المتغيرة، ودون الحاجة إلى تغيير كبير في البنية التحتية والتكاليف الثابتة.
- الاستفادة من تجربة العمل المنزلي في الكثير من القطاعات الرسمية وغير الرسمية والتي اثبتت فاعلية أثناء فترة الجائحة، وتغيير أدوات العمل بما يتلاءم مع متطلبات العمل عن بعد خاصة في المجال التقني ومجال المعلومات.
- القطاع الصحي بحاجة إلى معالجة كبيرة من حيث الإمكانيات والطاقات البشرية وآلية العمل حيث اثبتت الجائحة ضعف القدرة الاستيعابية على المستوى الرسمي لهذا القطاع، وضعف الإمكانيات المتاحة للتعامل مع مثل هكذا ظروف.
- أعادت أزمة فيروس كورونا إلى الأذهان حقيقة أن الاقتصاد الفلسطيني هش وغير قادر على الصمود، بسبب طغيان العامل السياسي المتعلق بعدم توفر السيادة على الأرض والحدود، مما يضعف القدرة على الضبط والتأثير في الحد من الآثار الاجتماعية والاقتصادية في الأوقات العادية ويجعلها عرضة لتكون أكثر تأثراً بعوامل موضوعية وليست ذاتية خارج نطاق السيطرة والتأثير، وأيضاً عدم التواصل الجغرافي بين التجمعات السكانية.
- أكدت أزمة فيروس كورونا على التوجهات في التركيب الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني، غير الانتاجي المبني بشكل أساسي على الخدمات غير الإنتاجية، والدرجة الكبيرة في الاعتماد على الاقتصاد الصهيوني سواء في مجال توفير السلع، أو فرص العمل مما يجعل أي خطط سياسية للفكاك من هذا الاحتلال ترتبط بالمفاضلة بينها وبين الآثار السلبية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي والصحي، وهذا يدفع إلى التفكير بكيفية التغيير في بنية وهيكلية الاقتصاد الفلسطيني، لبناء اقتصاد تحرري ينسجم مع رؤية التحرر باستراتيجية تعتمد هذا التوجه.

سياسات الحكومات الفلسطينية

- كانت الاجراءات المتعلقة بمتابعة أزمة فيروس كورونا، بدايات ظهور حالات مرضية في فلسطين جيدة، من حيث عزل المنطقة المصابة، إغلاق مراكز التجمع والاحتكاك، من فنادق ومطاعم بالإضافة إلى توقف كافة المؤسسات التعليمية، وصولاً إلى اغلاق المساجد وكافة المؤسسات الرسمية.
- التدرج في الإجراءات الرسمية كان يتوافق مع تطورات المرض، مع ملاحظات على عدم الضبط فيما يخص القادمين من الخارج تحديداً عبر المعبر مع الأردن، حيث مرت بعض الحالات التي تسببت في نقل العدوى، دون أن تخضع للإجراء الوقائي المطلوب الذي تأخر وهو حجر كافة العائدين من الخارج، مما كبد القطاع الصحي والاقتصادي أعباء صحية ومالية.
- الاتصال والتواصل مع الجمهور من خلال البيانات الرسمية للحكومة ووضعهم في صورة التطورات والإجراءات المطلوبة المرتبطة بالوباء كانت جيدة، تراجع هذا الأداء مع الزمن.
- هناك قرارات لم تأخذ بعين الاعتبار عدم القدرة على السيطرة وافترض حسن النوايا لدى الاحتلال الصهيوني بتوجيه العاملين في الداخل المحتل بالتوجه إلى العمل مع المبيت في اماكن العمل، وهذا اثبتت التجربة أولاً سوء تصرف الاحتلال الصهيوني، ثانياً عدم التزام العاملين بالمبيت أو قواعد الحجر والإجراءات الوقائية المرتبطة بالوباء.
- عدد الفحوصات وطريقة اختيار من يتوجب خضوعهم للفحص لم تكن كافية، وهذا مبرر بسبب الاجراءات التقنية وبعض القيود المتعلقة بتوفر الإمكانيات.
- تباين تطبيق الإجراءات في درجة المتابعة الأمنية للحد من التجمهر أو التنقل بين المناطق المختلفة، ومع تقدم الفترة ساد نوع من التراخي في المتابعة خاصة الأسواق والحجر المنزلي والعاملين في الداخل المحتل، والتي في جزء منها كانت متوقعة.
- حالة عدم التدرج في رفع الإجراءات المتخذة ضد جائحة كورونا لم تكن بالمستوى المطلوب وكأنها كانت استجابة للضغوط في الشارع، أكثر منها استجابة لتقييم الأوضاع المتعلقة بفيروس كورونا، وهو ما كان أحد أهم الأسباب لموجة ثانية من انتشار الفيروس.
- ساد حالة من الاستعراض لبعض الجهات الرسمية ميدانياً، أكثر من كونها متابعة حقيقية ميدانية لمتطلبات المرحلة، حيث لم تكن الوعود التي تطلق وتتابع وتطبق ما أفقد تلك الجهات مصداقيتها أمام الجمهور، فمثلاً تسجيل عشرات الالاف من العاطلين عن العمل رسمياً، دون التعامل بشفافية في تعويض المتضررين، أفقد هذه الجهة المصدقية وأثر في عدم التزام العاملين خاصة في الداخل المحتل بتعليمات الحجر الصحي.

نتائج الدراسة

- نسبة كبيرة من العاملين الفلسطينيين يعملون في القطاع غير المنظم، مما يترتب عليه أضرار أكبر بعدم وجود أي من الامتيازات والحقوق، لا ضمان ولا تأمين صحي ولا حقوق، وعدم التعويض أثناء وبعد الأزمة.
- عدد قليل من المنشآت الفلسطينية التزمت بدفع الأجور أثناء فترة الأزمة والتعطل القسري 13%، ولم تلتزم معظم المنشآت بقرار الحكومة بهذا الصدد، وبالتالي عدد قليل من العاملين كانوا مدفوعين الأجر أثناء فترة تعطلهم القسري عن العمل.
- رغم عدم توفر أرقام ونسب رسمية لتقدير البطالة خلال فترة الأزمة، ولكن بالتأكيد ستكون هناك زيادة في نسبة الفقر ولو بشكل مؤقت، نتيجة فقدان عدد كبير من العاملين لمصدر دخلهم بشكل مؤقت أو دائم بسبب كونهم يعملون بنظام المياومة والموسمية، مثل العاملين في قطاع الإنشاءات والنقل والسياحة وجزء كبير من الصناعة التحويلية.
- تراجع حاد في الاستهلاك الخاص للأسر الفلسطينية، فمعظم الأسر الفلسطينية فقدت مصادر دخلها نتيجة عدم دفع الأجور أو فقدان العمل، وبالتالي تراجع الطلب الكلي مما يعني تراجع الإنتاج وتراجع الواردات نتيجة لضعف الطلب.
- قدرة الأسر الفلسطينية على التكيف مع انقطاع الدخل محدودة نظراً لتدني الدخل في الأوقات العادية وارتفاع نسب الفقر في الأوقات الطبيعية.
- زيادة عبء العمل المنزلي خاصة على النساء الفلسطينيات، ذلك أن نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل متدنية وإن عملها الأساسي كربة منزل زاد من أعباء العمل المنزلي والاقتصاد المنزلي المبنى أساساً على دور أكبر للنساء.
- رغم الرضى في بداية الأزمة عن الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لمواجهة أزمة فيروس كورونا، إلا أنه مع تفاقم وطول أمد الإغلاق ساد حالة من عدم كفاية التدابير المتخذة لتنفيذ الإجراءات والقرارات، وعدم كفاية الدعم المباشر الرسمي المقدم من الجهات الرسمية ممثلة بالوزارات ذات الاختصاص، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية وغيرها.
- هناك ضرر اقتصادي كبير لحق بالمنشآت الفلسطينية بغض النظر عن القطاع الذي تتبع له، مع تباين في الأثر من قطاع إلى آخر، فعلى سبيل المثال يعتبر قطاع السياحة وقطاع النقل من القطاعات الأكثر تضرراً خلال الأزمة لتوقف منشآتها عن العمل بشكل كامل، فيما توقفت بعض القطاعات بشكل مؤقت أو تراجع إنتاجها بشكل كبير.
- العاملين في الداخل المحتل والذين يقدر عددهم رسمياً بحوالي 133 ألف فقدوا معظم دخلهم خلال الأزمة بنسبة تقدر بين 70% إلى 80% منهم خلال شهري آذار ونيسان.

- العديد من الأفراد والمنشآت على حد سواء لم تستطع الايفاء بالتزاماتها المالية نظراً لنقص السيولة المالية، ففي الشهر الأول للأزمة بلغت نسبة الشيكات المرتجعة حوالي 38%، وذلك حسب بيانات سلطة النقد الفلسطينية.
- عدم كفاية الوعي الصحي لدى العديد من المواطنين والقطاعات المختلفة، أثناء فترة الأزمة والذي تمثل في الاستهتار باتخاذ كافة سبل السلامة الشخصية لحماية النفس وحماية المجتمع المحيط، والتي لا بد من إيلائها الأهمية ضمن البرامج المستقبلية.
- أعادت الأزمة إلى الازدهان حقيقة أن الاقتصاد الفلسطيني هش وغير قادر على الصمود، بسبب طغيان العامل السياسي المتعلق بعدم توفر السيادة على الارض والحدود، وأبرزت الأزمة التشوهات في التركيب الهيكلي للاقتصاد الفلسطيني، غير الانتاجي، المبني بشكل أساسي على الخدمات.

التوصيات

- لا يكفي إصدار القرارات الرسمية مثل قرار الحكومة بضرورة التزام أرباب العمل بدفع الأجور للعاملين أثناء التعطل القسري وهذا جيد، ولكن الأكثر أهمية توفر آلية متابعة رسمية لإلزام هذه المنشآت وأرباب العمل بتطبيق القرار.
- لا بد من العمل على تعزيز أنظمة اجتماعية تضمن حقوق الفئات الضعيفة والمهمشة مثل نظام الضمان الاجتماعي، الذي تم إجهاضه، بتعديله وإعادة تفعيله، حيث أبرزت الأزمة أهمية وجوده ضمن منظومة التشغيل والحماية الاجتماعية.
- لا بد من دور مركزي تطلع به الحكومات في عمليات الإنتاج لبعض الأنشطة الأساسية، وعدم الركون إلى الخصخصة في شتى المجالات للتهرب من الدور الأساسي للحكومة في معالجتها.
- يجب العمل على نظم المساعدة والتكافل الاجتماعي، فهي هشة وضعيفة ومعايير الوصول إلى المستحقين لا تخضع لمعايير واضحة، ولا تضمن العدالة في الوصول إلى تلك الفئات.
- يجب حماية الحلقات الأضعف من المواطنين/ات، بدلاً من تحميلها أعباء إضافية خلال الأزمات، فمثلاً إعادة النشاط إلى قطاع النقل بعدد أقل من الركاب، مع إلزام المواطن بدفع فارق الأجرة، كان على حساب الحلقة الأضعف وكان الأجدر أن يتم العمل على إعفاء ضريبي أو تقليل رسوم الترخيص أو التأمين، واستغلال التراجع الحاد في أسعار المحروقات، كبديل عملي لكافة الأطراف.
- كان لا بد من العمل على اجراءات تضمن إعادة توزيع الدخل، من خلالها يتم تحميل الجهات القادرة على تحمل العبء الاقتصادي، لإغاثة باقي الفئات الهشة، ولعمل بقوانين تتسجم مع حالة الطوارئ المعلنة في البلد، بحيث يتحمل ذوي الدخل المرتفع العبء الأكبر، بحيث يتم تحميل المنشآت التي حققت أرباحاً خلال الجائحة دور إلزامي في المجال الإغاثي مثل البنوك وشركات الاتصالات وشركات المنظفات والأدوية.
- ضرورة تنفيذ مسوح أسرية ميدانية للوقوف على حقيقة الآثار الناتجة عن جائحة فيروس كورونا في الأراضي الفلسطينية.
- لا بد من توجيه برامج إغاثية للمنشآت المتضررة خاصة في مجال الصناعة والزراعة والسياحة، فهي منشآت تعرضت لضرر كبير غير قابل للتعويض بسهولة، إلى جانب إغاثة الأفراد والأسر، فأغفالها سيكلف الاقتصاد الفلسطيني خسائر مالية كبيرة بالإضافة إلى آثار اجتماعية نتيجة انعدام الدخل، من إفلاس وإغلاق بعض المنشآت وزيادة في نسب البطالة.
- العمل لاحقاً على إعادة تفعيل أدوار لبعض الوزارات والمؤسسات الرسمية، لتنظيم وضع العمل دون عقود وإعادة تقييم الحد الأدنى للأجور لحفظ حقوق الفئات الضعيفة.

- لا بد من العمل استراتيجيا على إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني، بتعزيز القطاعات الانتاجية المتمثلة في زيادة حصة الصناعة والزراعة من خلال برامج تعزز حصصها في الناتج المحلي الإجمالي.
- لا بد من العمل باستراتيجية واضحة على المدى البعيد لبناء منظومة اقتصادية مستقلة عن التبعية للاقتصاد الصهيوني، للفكك من التأثير الكبير لتحكم الاحتلال بالاقتصاد الفلسطيني، الذي يبرز في كل أزمة.
- العمل على برامج التوعية والتثقيف الصحية ضمن كافة البرامج وباستخدام كافة الوسائل الإعلامية حيث اثبتت الأزمة ضعف في هذا الجانب لدى العديد من شرائح المجتمع.
- توفير المعلومات الصحيحة حول كافة الإجراءات والنتائج التي يتم الوصول إليها لرفع درجة الثقة بين المستوى الرسمي والجمهور.
- الاستعداد لمعالجة حالات الفقر والبطالة التي سترتفع بشكل كبير خلال وبعد الأزمة، من خلال التنسيق بين القطاع الخاص والأهلي والعام لوضع رؤية واضحة في هذا الشأن، لضمان عدم التسريح للعاملين.
- البدء بمعالجة وتنظيم القطاع غير المنظم، لضمان حقوق العاملين فيه، إضافة لإعطائه طابع أكثر رسمية وتنظيم.

المصادر والمراجع

- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. "تقرير أداء الاقتصاد الفلسطيني عام 2019، والتنبؤات الاقتصادية لعام 2020". رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2020. "البيانات الصحفية للأسعار والأرقام القياسية 2020". رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2018. *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017: ملخص النتائج النهائية للتعداد*، رام الله - فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2020. *مسح القوى العاملة الفلسطينية: التقرير السنوي: 2019*، رام الله - فلسطين.
- معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2020 "نحو استجابة وطنية شاملة للتخفيف من صدمة وباء كورونا على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية الرئيسية" ملحق المراقب الاقتصادي 2020، رام الله - فلسطين. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/3epvmu3>
- غرفة تجارة وصناعة محافظة رام الله والبيرة، 2020. *الآثار الاقتصادية لإغلاق المنشآت محافظة رام الله والبيرة كنموذج*، نيسان 2020، رام الله فلسطين.
- موقع مجموعة البنك الدولي. "الاقتصاد الفلسطيني يعاني وجائحة فيروس كورونا تكبده الخسائر". نشر في 01 حزيران 2020. انظر/ي الرابط التالي: <https://bit.ly/2ZbrF6P>
- **World Bank Group**. "Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee". June, 2020. Please check the following link: <https://bit.ly/2OfixaZ>

التنبؤات الاقتصادية في فلسطين لعام 2020 جراء أزمة كورونا لأهم مؤشرات الاقتصاد الكلي

القيمة بالمليون دولار أمريكي

| المؤشر | عام 2019 | سيناريو الاساس لعام 2020 | سيناريو استمرار الجائحة 2020 لمدة 3 أشهر | الخسائر في عام 2020 (الفرق بين سيناريو الجائحة وسيناريو الاساس) | نسبة تغير الوضع الطبيعي (سيناريو الاساس 2020) مقارنة مع 2019 % | نسبة تغير سيناريو الجائحة لعام 2020 مقارنة مع 2019 % |
|--|----------|--------------------------|--|---|--|--|
| مكونات الناتج المحلي الإجمالي من جانب الانفاق | | | | | | |
| الناتج المحلي الإجمالي | 15,764 | 16,137 | 13,638 | -2,499 | 2.4 | -13.5 |
| الإنفاق الاستهلاكي النهائي | 17,310 | 17,746 | 16,409 | -1,337 | 2.5 | -5.2 |
| التكوين الرأسمالي الإجمالي | 4,199 | 4,432 | 2,376 | -2,056 | 5.6 | -43.4 |
| صافي الصادرات من السلع والخدمات | -5,745 | -6,040 | -5,146 | 894 | 5.1 | -10.4 |
| إجمالي الصادرات | 2,624 | 2,725 | 2,570 | -155 | 3.9 | -2.0 |
| إجمالي الواردات | 8,368 | 8,766 | 7,716 | -1,049 | 4.7 | -7.8 |
| الأنشطة الاقتصادية | | | | | | |
| الزراعة والحراجة وصيد الأسماك | 1,092 | 1,131 | 931 | 200- | 3.7 | 14.7- |
| التعدين، الصناعة التحويلية | 1,823 | 1,849 | 1,487 | 362- | 1.4 | 18.4- |
| الإنشاءات | 898 | 933 | 713 | 220- | 3.9 | 20.6- |
| الخدمات والفروع الأخرى | 9,617 | 9,700 | 8,525 | 1,175- | 0.9 | 11.4- |
| منها: تجارة الجملة والتجزئة | 3,372 | 3,401 | 2,712 | 689- | 0.9 | 19.6- |
| الخدمات الأخرى | 6,012 | 6,064 | 5,690 | 374- | 0.9 | 5.4- |
| المطاعم والفنادق | 233 | 235 | 123 | 112- | 0.9 | 47.2- |

| | | | | | | |
|-------|-----|------|-------|-------|-------|------------------|
| 15.1- | 8.1 | 542- | 1,982 | 2,524 | 2,334 | البنود التعديلية |
|-------|-----|------|-------|-------|-------|------------------|

• البيانات بالأسعار الثابتة، وسنة الأساس 2015، كما أن البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه

الاحتلال الإسرائيلي عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967

قائمة الأنشطة المصرح لها بالعمل على أرض الواقع لتقديم الخدمات للسكان في ظل التوقف عن العمل
لعدد كبير من الأنشطة الاقتصادية وفقاً لقرار مجلس الوزراء بتاريخ 2020/03/22

| عدد العاملين | عدد المشاة | النشاط الاقتصادي |
|--------------|-------------|--|
| 1814 | 242 | تجهيز وحفظ الفواكه والمكسرات والخضراوات |
| 1633 | 284 | صناعة الزيوت والدهون النباتية والحيوانية |
| 1290 | 101 | صناعة منتجات الألبان |
| 392 | 112 | صناعة منتجات مطاحن الحبوب |
| 14 | 2 | صناعة النشاء ومنتجاته |
| 8220 | 2119 | صناعة منتجات المخابز |
| 418 | 67 | صناعة الكاكاو والشكولاتة والحلويات السكرية |
| 88 | 11 | صناعة المعكرونة والشعيرية والمفتول والمنتجات النشوية المماثلة |
| 60 | 17 | صناعة الوجبات والأطباق الجاهزة المعدة للتوزيع خارج المطاعم |
| 1288 | 207 | صناعة منتجات غذائية أخرى غير المصنفة في مكان آخر |
| 299 | 30 | صناعة الأعلاف الحيوانية المحضرة |
| 29 | 3 | صنع المشروبات الكحولية من الشعير وصنع مشروبات الشعير |
| 775 | 53 | صناعة المشروبات الخفيفة (المرطبات) وإنتاج المياه المعدنية وغيرها من المياه المعبأة |
| 74 | 7 | صناعة المواد الكيميائية الأساسية |
| 1 | 1 | صناعة الأسمدة والمركبات الأروتيه (النيتروجينية) |
| 14 | 3 | صناعة مبيدات الآفات والمنتجات الكيميائية الزراعية الأخرى |
| 753 | 110 | صناعة الصابون ومستحضرات التنظيف والتلميع والظهور ومستحضرات التجميل |
| 11 | 3 | صناعة منتجات كيميائية أخرى غير مصنفة في مكان آخر |
| 1388 | 21 | صناعة المستحضرات الصيدلانية (المنتجات الدوائية الكيماوية والنباتية) |
| 2736 | 77 | توليد ونقل وتوزيع الطاقة (الكهربائية) |
| 8 | 3 | إنتاج الغاز وتوزيعه من خلال الأنابيب الرئيسية |
| 11 | 3 | إمدادات البخار والهواء المكيف |
| 788 | 241 | تجميع ومعالجة وتنقية وتوزيع المياه |
| 116 | 26 | جمع النفايات غير الخطرة |
| عدد العاملين | عدد المنشآت | النشاط الاقتصادي |
| 356 | 98 | البيع بالجملة للمواد الزراعية والماشية الحية |

| | | |
|---------------|--------------|---|
| 5380 | 946 | البيع بالجملة للأغذية والمشروبات والتبغ |
| 429 | 48 | يبيع انواع الوقود الصلب والسائل والغازي والمنتجات المتصلة بها بالجملة |
| 24935 | 16830 | البيع بالتجزئة في المتاجر غير المتخصصة التي تكون فيها الأغذية أو المشروبات أو التبغ هي السلع السائدة فيها |
| 20318 | 10142 | بيع الأغذية بالتجزئة في المتاجر المتخصصة |
| 139 | 73 | بيع المشروبات بالتجزئة في المتاجر المتخصصة |
| 2412 | 539 | بيع وقود السيارات بالتجزئة في المتاجر المتخصصة |
| 7152 | 3610 | بيع المنتجات الصيدلانية والطبية واصناف مستحضرات التجميل وادوات الزينة بالتجزئة في المتاجر المتخصصة |
| 554 | 78 | النقل البري للبضائع |
| 862 | 67 | الاذاعة الصوتية (الراديو) |
| 1007 | 45 | انشطة البرامج والاذاعة المرئية (التلفزيون) |
| 1615 | 131 | أنشطة الاتصالات السلكية |
| 2485 | 143 | أنشطة الاتصالات اللاسلكية |
| 8 | 5 | أنشطة الاتصالات الفضائية (عبر الأقمار الصناعية) |
| 606 | 247 | أنشطة الاتصالات الأخرى |
| 181 | 18 | أنشطة وكالات الأنباء |
| 6731 | 306 | انواع الوساطة المالية الاخرى |
| 4797 | 43 | أنشطة المستشفيات |
| 53 | 7 | مرافق تقديم الرعاية التمريضية مع الإقامة |
| 31 | 6 | انشطة الرعاية مع الإقامة للأشخاص ذوي الإعاقة العقلية والمرضى النفسيين والمدمنين |
| 118 | 13 | أنشطة تقديم الرعاية للمسنين والمعاقين مع إقامة |
| 711 | 50 | أنشطة الرعاية الأخرى مع الإقامة |
| 2245 | 148 | أنشطة العمل الاجتماعي بدون إقامة للمسنين والمعاقين |
| 105345 | 37336 | المجموع |

● ملاحظة: البيانات لا تشمل ذلك الجزء من محافظة القدس والذي ضمه الاحتلال الإسرائيلي إليه عنوة بعيد احتلاله للضفة الغربية عام 1967.